

الموضوع التاسع

سُبل تطوِير الدّراسة القانونيّة
في كلّية الحقوق والشرعيّة

سُبل تطوير الدراسة القانونية في كلية الحقوق والشرعية

المستشار محمد حسين زهدي

أجد لزاماً عليّ قبل أن أعرض لموضوع هذه الندوة وهو سبل تطوير الدراسة القانونية في كلية الحقوق والشرعية أن أثني على القائمين عليها لاختيارهم هذا الموضوع الهام وسوف نبين هذه الأهمية من ثنايا الحديث كما أن الشكر أجزله لهيئة الكلية عمادة وأساتذة لاحتوائهم هذه الندوة بما فيها من أفكار قد تتعارض مع واقع الحال أو يكون فيه تفنيد لإنجازات قائمة وهذا بذاته دليل على سعة الصدر في مجال البحث والمناقشة ودليل على الرغبة في الكمال والاستمرار على هدى من مشاركة في الرأي واستقصاء الخبرات قد تكون مادة بيانية لبحث لا غنى عنه لمن أراد التصدي لبحث علمي منهجي.

ولعل استشعار هذه الأهمية هو الذي حدا إلى هذه الندوة في جمعها وفي تنظيمها بالآلة يقتصر الحوار فيها بين أربابها المختصين من أساتذة يقومون على الخدمة التعليمية وهم في ذلك تجربتهم وعلمهم ونظرتهم الأدق والأشمل وبالأحرى يغنيهم الأمر أساساً وفي المقام الأول فكان أن دعيت لأشارك فيها فسعدتُ بذلك ومصدر سعادتي أنني أنتمي لهذه الدار وهذا الانتماء قائم فيما مضى وارتبط بحياتي ومازلت أعيشه فلا عجب إذا أحسست ولاء لهذه

الكلية — كلية الحقوق — فمنها رضاعي الأدبي ولاساتذتي فيها ولائي وانتمائي قائم لمن خلفهم يضيفون للفكر القانوني إثراءً متجدداً ولا يبعد عنه أبداً كل مشغل بالقانون اذ هو — رأي القانون — مادة متطورة تسير وفق الأوضاع الاجتماعية وتواجه مشاكل الحياة ومتغيراتها ولذا فان عمل الأستاذ في كلية الحقوق لا يقتصر على العملية التعليمية الداخلية بل يمتد رأيه إلى الدوائر القانونية خارج نطاق مدرجه فيما يبيده من رأي وما ينشره من مؤلفات يتابع فيها كل جديد. لذا فإن حضوري بينكم أفيد منه وانقل إليكم تجربة مستمدة من واقع الحياة وممارساتها ولكم بعد ذلك أن ترجعوها لأصول علمية تعليمية لعلها تفيد في إعلاء قدر هذا المعهد ولي فيها رجاء وأمل إن شاء الله.

منهج البحث

- أ — الحاجة إلى تطوير التعليم بصفة عامة .
- ب — الحاجة إلى تطوير التعليم في كلية الحقوق.
- ج — وسائل التطوير وتشمل ثلاث مراحل:
 - ١ — الاعداد السابق.
 - ٢ — الدراسة النظرية بالكلية.
 - ٣ — الاعداد اللاحق.

أ — الحاجة الى تطوير التعليم بصفة عامة.

تقوم الدراسة في مدارسنا على تلقين التلاميذ معلومات يسترجعونها يوم الامتحان. ولا ينمي التعليم بصورته القائمة في التلميذ إلا جزءاً يسيراً من طاقاته مما يهدر الطاقة البشرية كثرة يمكن الاستفادة بها إلى أقصى طاقاتها بما يحقق النماء في المجتمع. ذلك أن البشر في المجتمع هم عماد الثروة العقلية والخلقية والسلوكية وبها يستشعر التقدم الحضاري في المجتمع.

ومن المعروف اننا في عصر التغير السريع المتسارع والتقدم العقلي المذهل فلا بد من تعليم يترتب عليه أن يتمكن الانسان من تجديد نفسه تجديداً مستمراً ونعلمه كيف يعلم نفسه ويستفيد مما حوله ذاتياً فهل تحقق سبل التعليم التقليدية هذه الغايات؟؟

ان التربية التقليدية في التعليم تهدف إلى استقرار المجتمعات عن طريق تمسكها بماضيها فهل يواجه ذلك التغير السريع الذي سوف نواجه معه حتماً مجتمعاً جديداً؟ وهل يكون اعداد الشباب مواكباً للمجتمعات المستقبلية؟ وكيف التنبؤ بأوضاعها لإعداد الانسان الحالي لها مستقبلاً؟

يرى البعض أن العلاج فيها يسمى بالتعليم التلاؤمي وفيه يتكيف الشخص مسيراً ما يقع من تغير وبذلك يسير الشخص وراء الأحداث فلا يسبقها ولا يصاحبها ولكن يعاب على هذا الرأي أنه لا يضمن تحقيق التنمية أو التقدم.

وهناك دعوة أخرى إلى التعليم المجدد وبه نزود الشخص ونزود المجتمع بقدرات تجعله يتجدد في الاتجاه السليم وذلك بتنمية القدرات التوقعية بحيث يتمكن الفرد والمجتمع من استشفاف ما يمكن أن يقع في المستقبل وهذا السبيل يحتاج إلى مشاركة على كل المستويات والوقوف على آخر تطورات العلم والتقدم الحضاري وبذلك يمكن استنباط الطاقة البشرية وتنميتها حتى نصل بها إلى أقصى مردود بشري.

وأبأ كان الرأي بالنسبة لهذه الاتجاهات التربوية وغيرها فإن الغالب أن التطور يجب أن يشمل الوسيلة التعليمية بما يناسب التغير الحضاري والاجتماعي.

ب — تطوير الدراسة في كلية الحقوق

إذا كان التعليم بصفة عامة أصبح هدفاً لاتجاهات التطوير فإن دراسة القانون احوج ما تكون لهذا التطوير وهي أشد حاجة لذلك في بلدنا الكويت. ذلك أن القانون يشبهونه بالكائن الحي يتفاعل وينفعل بما حوله من أحداث ويتأثر بها ويؤثر فيها. وتمر مجتمعاتنا بتطور حضاري سريع مذهب اقتضى النظر في كل النظم القانونية والقضائية القائمة وقد صدر أخيراً في الكويت مجموعة من التشريعات في كافة مجالات القانون التي تحكم كل نواحي الحياة وانتقل القضاء نقلة مغايرة لما كان عليه الأمر من قبل فبات لازماً أن ننظر بجدية إلى تطوير الدراسة القانونية بكلية الحقوق بالكويت لتساير المتغيرات في المجتمع ولتكون متلائمة لما هو متظر. والهدف من ذلك اعداد دارس القانون لمواجهة الحياة بعد أن يغادر هذه الدار ويشارك في بناء بلده ويخطط لنفسه مستقبلاً فيما عدله.

ومن هنا كان النظر إلى الاعداد الملائم أحد المقومات التي يجب النظر إليها عند بحث تطوير الدراسة القانونية في كلية الحقوق ونرى أن هذا الإعداد يمر بثلاث مراحل:

١ — مرحلة الاعداد السابق.

٢ — مرحلة الدراسة النظرية.

٣ — مرحلة الاعداد اللاحق.

أولاً: مرحلة الاعداد السابق

تقوم دراسة القانون على تفهم أسس وحقائق ثابتة تحكمها نظريات قائمة يبنى عليها التطبيقات القانونية في المجالات العملية شأنها في ذلك شأن باقي العلوم كالهندسة والطب. ومن عجب أن الدراسات بصفة عامة تلقى عناية في المدارس الإعدادية والثانوية بحيث يكون الطالب معداً اعداداً مسبقاً لتلقي العلوم الجامعية بما حصله من كيمياء وأحياء ورياضيات حتى الكليات النظرية كالآداب مثلاً تكون حصيلته من مبادئ علومها وافرة إلا كلية الحقوق فيبدأ الطالب حياته بها مع مبادئ يحتاج الجهد في إدراكها وكان الأولى أن تكون برامج التعليم في مراحلها السابقة على دخول الجامعة مشبعة ببعض المعلومات القانونية بصفة عامة في دراسة ميسرة إما ملحقه بمواد أخرى أو في موضوعات مستقلة وفق ما كان يسمى في أزمنة سابقة «التربية الوطنية».

هذا الأمر يحتاج في رأى إلى إقناع القائمين على التعليم بهذا الأسلوب وقد يتأخر مداه فلا مناص من أن تكون كلية الحقوق بادئة بنفسها وتعد قبل الدراسة سنة اعدادية يدرس فيها كثير من المواد المعاونة مثل اللغات والخطابة وقاعات البحث ومداخل ميسرة لجميع فروع الدراسة القانونية وبذلك نضمن للكلية ارتفاعاً في مستوى الخريجين ولا بأس من أن تزيد الدراسة في كلية الحقوق مقابل هذه السنة الاعدادية.

ثانياً: مرحلة الدراسة النظرية

وهذه المرحلة تقوم حالياً على اتجاhein في تحصيل الطالب للمعارف القانونية ويعرف الاتجاه الأول بنظام المقررات والثاني ما يطلق عليه نظام المناهج.

وتقوم كلية الحقوق والشرية بالكويت بالسير على نظام المقررات وهو نظام معمول به في بعض الجامعات الحديثة أما النظام الثاني وهو نظام المناهج فهو النظام التقليدي الذي تسير عليه أغلب كليات الحقوق في الدول العربية ولكل من النظامين حسناته وقد تختلف الآراء في تمييز نظام على آخر وهذه مسألة تعليمية بحتة تتصل بالوسيلة التربوية يدلي فيها بالرأي الحكيم والأقدر الممارس العملي للعملية التعليمية إلا أن قد يعن لمثلي بعض الملاحظات العامة ومن المناسب أن تبدأ الآن والكلية على أبواب تطوير أساسى بعد فصل الشريعة واقتصارها على أن تكون كلية للحقوق واستقلال الشريعة بكلية خاصة.

لذا أرى أنه قد آن الآوان لتقييم الفترة الزمنية السابقة التي طبق فيها نظام المقررات ومطابقة ذلك على نتائج تقييم آخر عن كليات تطبق نظام المناهج لأن من غير المناسب أن تظل الدراسة على نمط قائم مستحدث غير مرتبط بالأسس التعليمية في المدارس السابقة على المرحلة الجامعية ثم لا مانع إطلاقاً من أن نلتفت إلى الرأي القائل بأن نظام البرامج والمناهج يحقق للطالب معاشة كاملة مع المادة طوال عام دراسي كامل فترسب في وجدانه ويستزيد من بحثها ويمكن بذلك تجميع الدراسة في المادة الواحدة كوحدة متصلة بدلاً من التجزئة والتباعد بين أجزاء المادة الواحدة في مراحل الدراسة وفق نظام المقررات.

واني لأجد نفسي أميل إلى النهج الثاني الذي يؤيد اتباع النظام المتكامل في المناهج لا تمسكاً بأمور تقليدية ولكن لأن التجربة الطويلة لهذا النظام كانت ثمراتها أبلغ ونتائجها أكثر إثراءً في التكوين القانوني وما استخلصه في ذلك مستمد من تجاربي في تعامل مع خريجي الحقوق في السنوات المختلفة إبان عملي واتصالي بهم أو فيما قمت به من معاونه في تدريس بعض مواد القانون في معاهده أو المشاركة في تصحيح امتحانات طلاب الحقوق في سنوات دراساتهم المختلفة.

وإذا كان لنظام المقررات فوائده ومزاياه التي دعت إلى الأخذ به في بعض الكليات فلا يجوز أن يكون ذلك معياراً عاماً لكل الكليات التي يتطلب التعليم فيها تكويناً فنياً خاصاً وكما علمت فإن بعض الكليات العملية العملية في الكويت قد ألفت في صفوف دراستها هذا النظام وعادت الى تدريس المناهج التعليمية المتكاملة.

ثالثاً: مرحلة الإعداد اللاحق

لكل نظام غاياته واهدافه وتحقق هذه الأهداف والغايات بوسائلها وتختلف هذه الوسائل والأدوات المستعملة، وإنما لا يجب أن يطفى الجدل حول الوسيلة عن رؤية الهدف والعمل على تحقيق الغاية.

وهناك حقيقة في مجتمعاتنا لا سبيل إلى إنكارها وهي أن الدراسة الجامعية لا تهدف إلى التكوين الأكاديمي فحسب وإنما هي تحقق للمجتمع اعداد الأجيال اللازمة لتحمل الأمانة في كافة المجالات وجميع نواحي الحياة. وكلية الحقوق في ذلك يجب ألا تشذ عن مسطرة المتطلبات الاجتماعية خصوصاً وأنها كلية من أهم الكليات التي تعد الإنسان المناسب لمختلف مجالات العمل فإن أقتصرت كلية الهندسة على إعداد المهندسين، وكلية الطب على تخريج الأطباء فإن كلية الحقوق تعد لكافة مرافق الدولة وللنشاط الفردي الخاص الشخص المتميز بإمكان المشاركة في كل هذه المجالات ولهذا ينتشر خريجو كلية الحقوق في كافة الوزارات وفي القضاء وفي المحاماة وفي قطاعات الإدارة والتحقيقات وشؤون العاملين والتأمينات وفي البنوك والشركات ولا يقف الحصر عند حد في هذا المجال.

ومن الملاحظ أن طاقات الخريجين من كلية الحقوق أصبحت تقصر عن مواجهة النواحي العملية في الحياة وربما كان ذلك لعدم مسطرة المناهج التعليمية للتطورات العملية وهو أمر ذوبال له أهمية ويجب عند النظر في تطوير الدراسة بكلية الحقوق أن يراعي إعداد الخريج إعداداً مناسباً لمرحلة ما بعد التخرج ولا يكفي أن يكون قد نال حظاً من الدراسة الأكاديمية العالية فهذه مجالها الأرحب في التخصص في الدراسات العليا.

وإذا كانت بعض الدول قد عملت على مواجهة النقص في الأعداد للمرحلة اللاحقة لخريجي الحقوق بما أنشئ من معاهد للتدريب أو لدراسات خاصة مثل معاهد تدريب القضاة ومعاهد إعداد المحامين فإن ظروف حياتنا في الكويت لا تساعد على هذا ونحن في مرحلة نحتاج لكل الخريجين ويتسم عددهم في بلدنا بالقلّة أو بالأحرى الندرة فيجب ألا يكون المعول على الجهود الشخصية للخريج في تحصيل المعلومات وقد تكون من غير مصادرها الواعية مما قد يؤثر على حسن الأداء والهبوط بالمستوى الأدائي لخريج الحقوق.

ولا يتسع المجال كي احيط بكل ما يلزم في كل هذا وإنما اجتزئ بعضاً مما ألمس في واقع حياتي العملية وممارستي للقضاء. فمن المعروف أن خريج الحقوق يلتحق مباشرة بعد تخرجه للعمل بالنيابة العامة ويقوم بأخطر مهمة يتوقف عليها مصير القضية وتبنى عليها كل النتائج المستقبلية ومن هنا كان من اللازم أن يزود الخريج بالمعارف الأساسية لهذا الدرب من المسالك القانونية فيجب أن يدرس له علاوة على ما يقدم له حالياً شيء من علم النفس الجنائي وتوسع في علم العقاب والإجرام ومعرفة أصول الطب الشرعي والتحقيق الجنائي العملي لأن من غير المتصور أن يعهد لمحقق تحقيق جنائية ومعاينة آثارها وهو لا يعرف فتحة الدخول والخروج لمقذوف ناري في جسم القتل أو المصاب ولا يستتج موقف الضارب من المضروب من معاينة أثر الوشم البارودي ويجب أن تكون له بعض الدراية بتحقيق الخطوط فهو مكلف بالاستكتاب لأوراق المضاهاة في قضايا التزوير. هذه الأمور متمعة في دراستها وترغب الطالب في الاطلاع عليها وهي بجانب ذلك تزوده بالمعارف العملية اللازمة لحسن أدائه لعمله.

ثم أن ما يلاحظ أيضاً على خريج الحقوق عدم المامه بالأوراق القضائية وبالأجراءات القانونية من الناحية العملية وذلك لنقص المناهج التطبيقية ولا بأس من أن يتطور أسلوب التعليم ليشمل بعضاً من ذلك مثل دراسة الصيغ القانونية للعقود والأوراق الرسمية بحيث يستطيع أن يعد عقداً رسمياً أو عرفياً ويحرر صحيفة دعوى أو يطعن في حكم أو يتظلم من قرار أو يعد أوراقاً للاعلان أو التنفيذ وهذه كلها أوراق ذات أهمية وماتشملة من بيانات يترتب عليها حقوق واغفال بعضها يهدر كثيراً منها فيجب أن يكون الأسلوب الأمثل في الدراسة لها وفق أصول علمية وألا يترك أمر تحصيلها لتلقيه من أفواه كبة المحامين ومن غير الملمين بأصوله، وأن يكون ذلك فقط لحاملي أمانة الإعداد السليم لطلاب الحقوق.

ومن المجالات التي يمكن ادخالها إلى محيط الدراسات التطبيقية قاعات بحث تشمل مناهج البحث العلمي في إعداد البحوث وعرض قضايا وممارسة إعداد المرافعات فيها والاحاطة بأجراءاتها وكتابة أحكام وعمل طعون عليها بجانب أن يصاحب ذلك مران عملي ويأحبذا لو أمكن إدخال نظام التدريب الصيفي في فترة العطلات ويلزم كل طالب بأن يقدم ما يفيد أنه قضى بعض أجازته اما في مكتب محام أو محكمة أو دائرة قانونية في شركة أو جهة حكومية ويمكن اتباع هذا النظام بالنسبة لطلبة السنتين الأخيرتين ويكون محصلته محل

تقدير في درجات النجاح وعلاماته حتى يأخذ الطلبة هذا الأمر مأخذ الجد و يقبلوا عليه
أقبلهم على المواد الأساسية المقررة.

وهذا الذي ننادي به معمول به في كثير من الكليات العملية وبعض الكليات
الأخرى مثل كلية الشرطة.

بقيت ملاحظة أخيرة: وهي أن بعض الحقوق تهدر نتيجة جهل مساعدي القانونيين
والمأمهم الكافي بالاجراءات القانونية وهذه الفئة التي يتكون منها معاوني القضاء وأعوانه
من كتبه وإدارة كتاب وأموري تنفيذ ومساعدى المحامين من كتبهم وهؤلاء جميعاً يقومون
بجزء إعدادي هام للأوراق القانونية. ولا ننصح بأن يقوم بهذه المهام خريجوا الحقوق لأن
التجربة أثبتت فشل الاستعانة بهم في ذلك لأن أحساسهم بأنهم صنؤ لرجل القضاء أو
المحامي من حيث المؤهل العلمي تحد من إقباله على العمل وقد لجأت بعض التجارب
الخارجية إلى انشاء معاهد خاصة لتدريس مواد قانونية مبسطة مع برامج تدريبية
وعملية لفئة من حاملي الثانوية العامة أو الثانوية القانونية وبعد دراسة عامين يخرج معاون
للأعمال القانونية وكانت أول تجربة في ذلك لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وكانت
تعطي شهادة سمتها في حينه شهادة الأهلية ثم توقفت الدراسة بها وأنشئ في القاهرة معهد
إعداد الفنيين القانونيين وكذلك انشئت مدرسة ثانوية قانونية ويجوز لخريج هذه الدراسات
الاتحاق بكلية الحقوق اذا حاز تقديرأ معيناً.

خاتمة:

هذه بعض الأفكار السريعة لا تكون بحثاً وإنما تعبر عن ملاحظات ومشاعر مستمدة
من المشاهدة والأحتكاك اليومي مع العاملين في ميدان التطبيق القانوني. ليس فيها من
جديد وإنما عنيت بابرارها ليسلط عليها الضوء بما لكم — اساتذة الكلية — من خبرة علمية
وتطبيقية ولأفتح أمام الحاضرين في هذه الندوة مجال المشاركة في الرأي حتى نلتقي جميعاً على
ما يحقق الخير لمعهدنا العزيز ويجلب النفع للدارسين به والخريجين فينفعوا أنفسهم وتنتفع بهم
أمتهم والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.